https://doi.org/10.26682/chjuod.2023.26.1.84
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 1132-1144، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ -2023 م " جامعة دهوك 6 آذار2023

تمكين النساء وبناء السلام في المجتمع العراقي

دراسة سوسيلو جية

هديل تومان محمد البعاج* و علياء سهيل نجم**
*قسم الاعلام ،كلية الامام الكاظم (ع)، اقسام واسط - العراق
**قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الامام الكاظم (ع)- العراق

(تاريخ القبول بالنشر:27 تموز، 2023)

الخلاصة :

يستكشف هذا البحث قضايا المرأة في العراق التي تستحق أن تؤخذ على محمل الجد ، بالنظر إلى التغيير في الدور التقليدي للمرأة في المجتمع ، الأمر الذي يتطلب صياغة ومتابعة سياسات محددة في مجال المساواة. وإعادة هيكلة الأطر المؤسسية والإدارية وإدراج قضايا المرأة في برامج التنمية لكافة الوزارات لمعالجة تهميشها الاجتماعي وإرساء أسس التمكين المؤسسي ودور التمكين بالنسبة للمرأة في بناء السلام والتنمية .

الكلمات الدالة :التمكين . بناء السلام .المرأة . المجتمع العراقي

مقدمة

كل ما يثار حول قضايا المرأة ، يعد جزءاً لا يتجزأ من نقاش حضاري يعكس حقيقة اختصار ادوار المرأة في الدائرة التقليدية الضيقة للحياة الأسرية، وحرمانها في ذات الوقت من حقوقها الأساسية التي تمكنها من المشاركة في حياة مجتمعها، وتعزيز تصوراتها الايجابية عن ذاتها وهذا لا ينطوي على إجحاف أو ظلم فقط، بل هو دليل تخلف المجتمع ذاته، وانحطاط قيمه الإنسانية والروحية الذي يبلغ ذروته بأبشع صورها في ظروف الحرب والنزاع، حين تصبح المرأة وكل الفئات الهشة في المجتمع وبدرجات متباينة هدفاً مباشراً أو غير مباشر للفرقاء المتنازعين. فمن المعروف إن الحروب والنزاعات المسلحة يلازمها انتشار العنف بكافة أشكاله. ويمثل تنامي العنف ضد النساء وهضم حقوقهن أشد آثار النزاعات خطراً على المرأة والمجتمع وأكثر القضايا التي تستوجب التدخل المباشر من كل الأطراف، سواء كان العنف مباشرا أو غير مباشر. إن التجارب المريرة التي شهدها العراق وبعض الدول الاخرى تظهر إن النساء دفعن الثمن الباهض من حياتهن وصحتهن البدنية والنفسية ومن علاقاتهن الاجتماعية والمشكلة أن مرحلة ما بعد النزاع تثير اهتمام القادة والزعماء السياسيين، بقضايا يعدونها أكثر إلحاحاً ،كإعادة الإعمار، وتقاسم المزايا، وإعادة توزيع السلطة ... مع اهتمام أقل بكثير بقضايا المرأة وتمكينها ودورها المهم وفي بعض الأحيان يأخذ ذلك الاهتمام طابعاً مؤسسيا وقانونيا شكليا... لا يمس جوهر المرجعية الثقافية للسلوك والمواقف.

إن تحليل أوضاع العراق الذي عصفت به النزاعات ستمكن من التعرف على العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية التي

Hadeeltuman@alkadhum-col.edu.iq

تمكن النساء و تعزيز مشاركتهن في حل النزاعات وبناء السلام.

المبحث الأول: الاطار المنهجي للبحث

اولا: موضوع (اشكالية) البحث:

لقد شهد العراق وما زال العديد من التحولات الاجتماعية على مختلف المستويات، ولم تكون هذه التحولات بعيدة عن الثقافة التي تعد الاطار العام والنسيج (العنكبوتي) – حسب تعبير كل من ماكس فيبر وكليفورد جيرنز – الذي حاكها وشكلها المجتمع حول نفسه والذي اصبح هو المسير والمحرك له ، والتي انعكست واثرت كذلك على وضع المرأة وادوارها في المجتمع , وكذلك التحول في الادوار التقليدية المحددة لها نتيجة تحولات تاريخية وثقافية عامة. ومنها موضوع تمكين المراءة ودورها في بناء والسلام.

يعتبر موضوع البحث تمكين النساء وبناء السلام موضوع في تخصص (سوسيلوجيا السلام) والذي يعد من التخصصات الحديثة جدا, والتي لم يتم التطرق اليها في الدراسات الإكاديمية (السوسيلوجية) سواء في المجتمعات العربية او الجامعات العراقية، والذي يتم المزاوجة فيه ما بين سوسيوجيا السلام والسوسيلوجيا النسوية ،كون اشكالية الدراسة تتمحور حول النساء وتمكينهن لبناء السلام, والتي تتمحور حول ادوارهن على المستوى المحلي , وفي المجال العام من خلال ممارساتهن.لاسيمابعد التحولات الكبيرة بعد 2003 سواء في المستوى السياسي او الاجتماعي.

ثانيا : أهميةالبحث :

تبرز اهميه االبحث في كونه. سيحاول الدخول في فضاء جديد لدراسة السلام والتمكين من خلال استخدامة المنهجية السوسيلوجية التي امتازت بحيويتها وإنيتها.

ما يعد **خطوة مهمة في العلوم الاجتماعية واضافة لبنة جديدة لمواضيع الدراسات السوسيلوجية (المحلية) والتي عرف عنها التزامها وسيرها على سياقات المدرسة البريطانية واهمالها بعض الشيء سياقات المدرسة الأمريكية والتي سوف تسير في هدى منهجينها .**

كما ان فكرة السلام وما يرتبط به من مفاهيم حفظ السلام وبناء السلام وصناعة السلام مفردات ارتبطت بالمواثيق الدولية للامم المتحدة ، وهي في اساسها ترتبط بالممارسة الفعلية على ارض الواقع والتي ترتبط بشكل وثيق في الثقافة المحلية .

ثالثا : أهداف البحث :

1- يهدف البحث الى دراسة ما هو غائب ومهمل في الثقافة العراقية, وهو ماهية ارتباط تمكين النساء ببناء السلام .

2- السعي لاثراء الدراسات الاجتماعية ببحث مرتبط بموضوع النساء وتمكينهن وبناء السلام.

3- السعي لتكوين تصور واضح عن مفهومات السلام وبناء السلام ودور النساء في بناء السلام .

رابعاً: منهج البحث :

اعتمدت الباحثتان في هذا البحث على المنهج الوصفي بصفتهة اكثر المناهج عطاء في هذا المجال اذ انه يساعد في تسجيل الوقائع والظواهر من خلال تفسير العلاقة المرتبطة بين المتغيرات وما تحمله من تغيرات سلوكية في أفكار الجمهور للوصول الى أسباب الظواهر والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج من خلال جمع البيانات وتنميتها وتحليلها (الصمد، 1971)

خامساً: مفاهيم البحث

1- التمكين

عرف التمكين بأنه عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات الى أفعال ونواتج وترتبط بالمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار التنظيمي والمؤسسي الحاكم لهذه الأصول (سويدان، 2018). ويعرف كذلك حسب صندوق الامم المتحدة الانمائي بأن التمكين هو العمل الجماعي في الجماعات المقهورة او المضطهدة لتخطي او مواجهة او التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم او تسلبهم حقوقهم (الصرايرة، 2019) . فيما تعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بأن التمكين يقصد به تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات

القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل (الاحمد، 2016) وعرف صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة تمكين المرأة بأنه توفير اكبر فرص للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي ان التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرار والسياسات المتعلقة بحياتها)الانمائي, 2000(p. 34 ,

2- السلام

«السلام هو حالة أو فترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها الحروب (قاموس أوكسفورد الإنجليزي) والسلام هو غياب العنف الشر، وحلول العدل» (ويكيبيديا) السلام هو ليس، فقط غياب الحرب؛ بل أيضاً حلول الخير للفرد والمجتمع والسلام هو مبدأ وصفة أخلاقية تقوم على طمأنينة الروح والاستقرار الداخلي (الله، عامر فدوى، ياسين ، ماهر ، و زكريا، 2018) اما السلام في المقاربة الدولية فهو أتجاه يرمي الى مقاومة ظاهرة الحرب والنزاع المسلح في العلاقات البشرية والدولية وتحقيق المجتمع الانساني الذي يسوده السلام والاخاء والمحبة (الكيالي، 1993) اما دوغلاس فراي عالم الانثروبولوجيا الامريكي لايربط السلام بمفهوم العنف فهو ينظر الى ان السلام الايجابي يعد مقياسا لهدوء الممارسات الاجتماعية او السياسية اوالدينية المنتوعة عبر الطيف العالمي وعلى المستويات الدقيقة لقلب الفرد وعقله، فالسلام يصنف في عالم الحرية كمسألة اختيار فهو طريقة للالتزام بخدمة الحياة وتعزيزها. وان عدم ربطه بالعنف يأتي من كون السلام يعني العمل السلمي والعواقب السلمية (Douglas, 2000, p. 17)

المبحث الثاني : المرتكزات السياسية والقانونية لتمكين المرأة في العراق

1- المرتكزات السياسية لتمكين المرأة في العراق:

لقد اعتمدت الحكومة العراقية بعد عام 2003 سياسة تطوير وزيادة بناء قدرات العاملين فيها من كلا الجنسين وحرصت على التوازن الجندري في هذا الشأن إذ عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مواصلة تدريب وزيادة خبرات العاملين وفتحت الدورات الخاصة للنساء العاملات لتدريبهن في المجالات التقنية وتطوير مهاراتهن التعليمية والمهنية فضلا عن مراقبة مدى ملائمة وضع المرأة العاملة مع التشريعات الوطنية. علاوة على تفعيل عدة مسارات من اجل زيادة فاعلية المرأة في الدولة ابرزها الاتي: -

أ- توسيع نشاط منظمات المجتمع المدني:

عقدت العديد من المؤتمرات وحملات التوعية الخاصة بشؤون المرأة بعد عام 2003 هدفها الرئيس تحسين مستوى مشاركة المرأة واخذ دورها الحقيقي الذي يتناسب وطاقاتها الكامنة على المستويات كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن تحقيق المساواة المرهونة بمدى مشاركتها الفاعلة في دوائر صنع القرار في الدولة وازالة كافة اشكال التمييز العامة ضدها ولأجل تحقيق هذا الهدف فتح المجال امام المرأة لتشكيل منظمات نسوية تدافع عن حقوقهن المسلوبة في الدولة ، علما ان عدد منظمات المجتمع المدني النسوية في العراق قد بلغ (191) وبنسبة (6%)من اجمالي عددها البالغ (3094) في عام 2018 نسبة متدنية جدا ولا تتناسب مع حجم المرأة في المجتمع وطبيعة قضاياها. (الصرايرة، 2019)

ب- التخطيط الحكومي لتمكين المرأة عملت الجهات ذات العلاقة على وضع خطة وطنية للتنمية بعيدة الامد للمدة من (2010 – 2014) وضع التعليم كأحد اهم اولوياتها ولاسيما تعليم لاناث .

ت- الحد من سياسة تهميش المرأة : ان مواجهة ثقافة الهيمنة والتهميش بات من متبنيات العمل السياسي بعد عام 2003 علاوة على منح المرأة الفرصة المناسبة لممارسة دورها السياسي والاجتماعي والحد من العنف الذي تواجهه بكل أشكاله وتعديل القوانين التي تكرس التمييز ضدها.

ث - إطلاق الحرية للرأي العام: من اجل تشجيع النقاش والحوار البناء تم منح المرأة حرية التعبير ونشر الحملات الإعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الراسخة في الذهن الذكوري العراقي

ج- تحسين بيئة العمل القائم : ركزت الجهود الرسمية على تحسين بيئة العمل عبر خلق بيئة عمل جديدة واعادة النظر في تقسيم

العمل القائم على التقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في القطاعات الانتاجية الضعيفة.

ح– التأكيد على التعليم الإلزامي : لكونه سيوفر الفرصة المناسبة لتحقيق مستوى التحاق أكبر بالتعليم مما ينعكس ايجابا على المرأة اذ ان التحاقها بالتعليم سيعزز من امكاناتها ويجعلها قادرة على المنافسة في ميادين العمل المختلفة في الدولة .

خ– اصلاح نظام التعليم اعطت الجهات ذات العلاقة الضوء للمؤسسات التعليمية لإصلاح النظام التعليمي وتعديل المناهج بما يخدم العملية التعليمية فضلا عن تغيير نظرة المجتمع إلى التمييز ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهها. (كليوي و مظلوم، 2020)

2- المرتكزات القانونية لتمكين المرأة في العراق

أ– الدستور العراقي

نص الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة إذ اشارت المادة (14) على أن (العراقيون متساوون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي) وهذا يعني الانظمة واللوائح :

يقصد بها الانظمة الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وذلك بموجب المادة (29) من قانون الانتخابات التي أعطت المفوضية صلاحية إصدار الانظمة لوضع قانون الانتخاب موضع التنفيذ فأصدرت بناء على ذلك العديد من الأنظمة بلغت حوالي عشرين نظاما التي عالجت بعضها مسألة تمكين المرأة في العراق حيث نص نظام رقم (9) لعام 2005 الخاص بتصديق المرشحين في القسم الرابع منه يشترط في قوائم المرشحين في أية قائمة يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة واسم امرأتين على الاقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة وهكذا الى نهاية القائمة).

وفقاً لقانون تلك المادة فأنه لا يعد تشكيل مجلس النواب من قبل الجمعية الوطنية دستورياً وقانونياً ما لم يتم تمثيل المرأة فيه بحد أدنى لا يقل عن الربع دون تحديد الحد الاعلى وهذا يعني أن نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب قد يصل الى الثلثين او اكثر ولا يمكن ان تقل عن الربع بحيث تمثل نسبة الربع قيد لا يمكن مخالفته.

(3) قانون الانتخابات المحلية رقم 36 لعام 2008 المعدل :

تؤكد المادة الرابعة من القانون على أن الانتخاب حق لكل عراقي وعراقية ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي ويمارس كل ناخب حقه في التصويت للانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية ولا يجوز التصويت بالوكالة, كما يتم توزع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين استناداً الى عدد الاصوات التي يحصل عليها المرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أكثر عدد من الاصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال وهذا يؤكد حق المرأة في الترشيح والتصويت دون تمييز

ت الاتفاقيات الدولية:

انضم العراق الى ست من اتفاقيات الامم المتحدة السبع الرئيسة المعنية بحقوق الانسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1971), واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1970), واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1986)

, فضلا عن انضمامه الى سبعة اتفاقيات اخرى خاصة بمنظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الانسان ومنها اتفاقية رقم (98) الخاصة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية (1962), والاتفاقية رقم(29) و(105) المعنية بالسخرة والعمل الاجباري (1962 (1959) على التوالي والاتفاقيتان (100) و (111) المعنيتان بالقضاء على التمييز في شغل الوظائف (1963, 1959) على التوالي

نافلة القول أن الدستور العراقي الدائم اشتمل على نصوص صريحة تؤكد على مبدأ المساواة العامة بين المواطنين ، فضلا عن تأكيدها على مبدأ الكفاءة ناهيك عن التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية التي انضم لها العراق بقية تحسين البيئة الاجتماعية والسياسية في الدولة، بيد ان المتتبع للشأن السياسي العراقي يلحظ ان الدولة ما زالت متأخرة في هذا المجال اذا ما قورنت بالدول المتقدمة بالرغم من تجاوزها غالبية الدول العربية في مجال تمكين المرأة اذ ان طموحات المرأة العراقية كبيرة وخاصة في الشأن السياسي اذ تطمح الى مساواتها مع الرجل في قيادة المناصب العليا للدولة.

3-أبعاد تمكين للمرأة العراقية :

يعتبر التمكين عملية متعددة الأبعاد وبدون تلك الأبعاد لا تعتبر النساء مشاركات بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد وفقاً للدراسة الراهنة في :-

البعد المعرفي: ويتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء على المستوى Macro أو المستوي Micro في الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية

البعد السياسي: ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الإجتماعي، ويفترض هذا البعد أن مشاركة النساء في الفعل الإجتماعي سوف يزيد من الوعي الثقافي بين الرجال وبقية النساء الأمر الذي يؤدى إلى إحداث تغييرات على المستوي الإجتماعي البعد الاقتصادي: ذلك البعد يتضمن إمكانية مشاركة النساء فى الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويري هذا البعد أن السبب الحقيقي لتبعية النساء إنما يرجع إلى الاعتماد المادي، لذلك يدعوا إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.

البعد الصحي: يتضمن هذا البعد مساعد المرأة في الحصول على الخدمات الصحية التي تتفق مع ظروفها كامرأة وظروفها الأسرية كربة منزلة وفى نفس الوقت كعاملة وذلك من خلال حصولها على التأمين الصحي، وتمكينها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي، كذلك الحصول على الوقت كافي لرعاية أطفالها.

البعد الاجتماعي: يتضمن هذا البعد امتلاك المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات والتي تساهم في تعليمها بشكل كبير ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل ايجابي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة للمرأة، والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل. البعد الوظيفي: يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن الفعل على المستوى الوظيفي وتحسين واقعهن الوظيفي ومن ثم يهتم هذا البعد بتحسين وضع المرأة في العمل وايجاد فرص المساواة مع الرجل في الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا (الله ن.، 2021).

المبحث الثالث : بناء السلام وتمكين النساء

اولاً: بناء السلام واهميتة الاجتماعية

عند الحديث عن بناء السلام يتوارد الى ذهننا بان الكلمة بسيطة، وتعني الطمأنينة والامن والاستقرار ونفكر وفق منطق بسيط ايضا وضيق الافق في احيانا اخرى لأننا لم نتدرب حول كيفية بناء الاسس السليمة لترسيخ السلام في مجتمعاتنا التي عانت منذ سنين طويلة من عدم وجود نشر لهذه المفاهيم والافكار وعانت ما عانته نتيجة الحروب والصراعات (خضر، 2014).

بناء السلام التي اصبحت ملازمة للمجتمعات التي شهدت النزاعات والحروب والصراعات وعلى عدة مستويات ينظر اليها البعض بأنها مصطلحات لاتتلائم والواقع الحالي، والبعض الاخر يراها مفردة موجودة في كل النصوص والاحاديث الدينية لكل الاديان التي تدعو اليها بأفضل السبل فالاديان المختلفة التي تعد واحدة من واجهات المنطقة واوجهها الناصعة يتم تسخيرها للكثير من الاعمال، يتطلب العمل في سبيل استخدامها لنشر السلام والعمل على تحقيقه، لأنها الصبغة التي تشترك بها جميع اديان المنطقة رغم اختلاف مسمياتها .وهوياتها اي ان توظيف الدين بشكله الصحيح لتربية العقول و تنمية افاقه العقلية حول السلام لم تستثمر بعد بالشكل الصحيح، أي العقل في شيء

يتأثر يجب ان يتم استخدامه لبناء السلام . الجانب الاهم فيما يتعلق ببناء العقول لكي تكون مستعدة لتقبل افكار عن السلام والاستقرار تتركز في العمل ضمن المقررات

الدولية لبناء السلام ويتطلب بذل الجهود على عدة مستويات ويتطلب التفكير في كيفية تغيير العقول والافكار وتطبيق ما تعنيه هذه المفردة على ارض الواقع.

فالاسس التي يتم تبني نشر المفاهيم والافكار التي تساهم في ترسيخ السلام يتطلب العمل

اولا : – في كيفية نشر وترسيخ السلم الاهلي النابعة من نبذ العنف واللجوء الى الحوار في حل المشكلات، وثانيا : تبني مفهوم الاستماع وقبول الاخر المختلف، بالطريقة التي يمكننا العمل على ضوئها في تحقيق السلام ضمن مراحله المختلفة في مناطق شهدت ،نزاعات وتباينات سياسية ومقاطعات و رفض للعمل مع الاخر (شيرك، 2011).

العمل في هذا الاساس لابد ان يكون منهج المساهمين في نشر ثقافة السلام من خلال المساهمة في فتح الافاق امام كل اللذين يريدون نشر السلام ونشر الاسهامات والكتابات التي تشجع على الحوار، وتتبنى العقلانية في التعامل مع القضايا المختلفة، واهميتة والعمل بما يساهم في مد جسور المصالحة وثقافة الحوار، ونشر الافكار التي تشجع على التسامح وقبول الأحر مع نشر ثقافة التعددية والتنوع. ووفق هذه المقومات لابد للمقررات الدولية الخاصة ببناء السلام ان تكون المرجع ومبادىء التسامح الدولي المفاتيح في الدعوة للكتاب للاستفادة منها كي تصبح مرجعا لكتابة مقالات خاصة عن المصالحة وبناء السلام التي تفتقر اليها المكتبة الالكترونية في العراق والتي تتطلب العمل بكل جهد لكي تتحقق المقولة التي تشير بان بناء السلام يبدأ من بناء العقول وتطوير الافكار وجعلها مستعدة ومتاحة لتلقي الفكرة الحديثة والمنطق الجديد في التعامل والعلاقة بين المكونات المختلفة، التي تعد واجهة بداية العمل على حل النزاعات، ومنها يبدأ العمل للمصالحة لأقرار السلام وتحقيقه ثم ترسيخه (خضر، 2014).

في العالم العربي كما في العالم، يمكن رصد حالات عدة دفعت فيها ظروف الحروب القاسية المرأة إلى عقد العزم على زيادة حضورها في المجال العام،إن أثناء النزاعات المسلحة أم بعدها. وكما كان الحال في العديد من الدول الأرروبية الغربية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث اضطرت ظروف الحرب المرأة إلى الخروج من المنزل والانخراط بشكل واسع في العمل الاقتصادي وتحمل مسؤوليات وأعباء غير تقليدية بسبب غياب الرجل عن الأسرة، كذلك اشتد ساعد المرأة في مناطق أخرى نتيجة الحروب والنزاعات المسلحة ومآسيها. ويلاحظ أن المرأة تتحمل مسؤوليات أكبر في زمن الحروب والنزاعات المسلحة وتلعب أدواراً غير تقليدية، هي في العادة حكر على الذكور. على أن المرأة كثيراً ما تواجه"الردة" بعد النزاع، أي التعرض مجدداً لضغط المجتمع المحلي، ولا سيما الأسرة او العائلة نفسها، لإعادة الأمور كما كانت عليه قبل نشوب النزاع. وتجدرالإشارة إلى أن هذه"الردة" تفقد المرأة أحياناً بعضا من المكتسبات التي.حازت عليها زمن الحرب. ولإلقاء بعض الضوء على هذه المسائل، نقدم فيما يلي لمحة عن بعض مثل هذه التجارب

تميز العقد الأخير من القرن العشرين بظهور استراتيجيات عسكرية وحربية تستهدف المرأة مباشرة، من أجل ضرب معنويات الفئات القومية او العرقية او العشائرية او الطائفية التي تكون هدفاً للعمليات ال لكن طبيعة النزاعات المسلحة والحروب اصبحت أكثرتعقيداً، فصار من الصعب فصل نوع من

النزاعات عن الأنواع الأخرى، مثل الحرب التقليدية او الحرب الأهلية او النزاع العرقي، فهي غالباً ما تتداخل. والمثل الحي على ذلك ما يجرى في العراق منذ الفترة 2008– 2009 من أعمال حربية وإشكال من العنف تتشابك فيها ممارسات الاحتلال وأعمال المقاومة والأعمال الإرهابية التي ستهدف المدنيين وممارسات التهجير العرقي او المذهبي او الطائفي وما تقوم به أحياناً عناصر منتمية إلى اجهزة الأمن في الدولة نفسها .

لكن الأهم من كل ذلك ان مختلف اشكال النزاعات المسلحة والحروب كان لها وما زال انعكاسات درامية على المرأة

على وجه الخصوص. ولم تكن هناك دراسات على أساس النوع الاجتماعي لنتائج الحروب التي تلاحقت قبل التسعينيات من القرن العشرين، ذلك أن مقاربة تلك النتائج كانت تركز أكثر على فئات عامة، مثل المدنيين مقابل العسكريين او المدنيين الراشدين مقابل الأطفال. أما النزاعات المسلحة والحروب التي اندلعت منذ التسعينيات او تواصلت منذ تلك الفترة فقد ترافقت مع دراسات مختلفة سلطت تدريجياً الضوء على نتائج الحروب مباشرة على النساء، (خضر، 2014)إن في مجال تعداد الضحايا والجرحى والمعاقين والمهجرين والنازحين والأيتام والأرامل؛ أم في مجال التبعات الاقتصادية للحروب والنزاعات، مثل زيادة انخراط المرأة في العمل الاقتصادي أو تحملها أعباء 'اسرية في غياب او ضعف الرجل المعيل؛ أم في مجال التبعات الاجتماعية من التحول في الهرم السكاني، مثل نسبة الإناث إلى الذكور او نسبة الزواج والزواج المتأخر والطلاق أو الهجرة أو البطالة؛ أم في مجال الحالات النفسية والصحية النفسية الناتجة عن الأعمال الحربية أو عن العنف الذي يرافقها أو ينتج عنها.

ثانياً: تجليات الحروب والنزاعات المسلحة على المرأة العراقية

أشار علماء الاجتماع العراقيون، كالدكتور علي الوردي، إلى أن ثقافة التنازع في العراق مصدرها وجود نظامين للقيم، هما القيم البدوية والقيم الحضرية، ما يؤدي إلى حالة من الازدواج يمكن أن يصبح العنف أحد آلياتها أو إجراءاتها للتعامل مع الآخر. ويرى عالم اجتماع آخر، هو الدكتور عبد الجليل الطاهر، أن الشخصية العراقية أسيرة قواقع متعددة أسرية وعشائرية ومحلية وعرقية، تتحول فيما بعد إلى قواقع حزبية وسياسية تتميز بالانغلاق على الذات وعدم قبول الآخر. ولأن القيم البدوية والريفية تركز كثيراً على سمعة الأسرة والعشيرة، وهو تركيز ينتقل إلى الحضر ويتواصل في العائلة الأبوية، فان المرأة تصبح وقوداً للصراع أو جزءاً من الثمن الذي يبذل لإطفاء جذوته. بل إن المرأة في الصراعات العشائرية هي التي تحمل راية الحرب وتررض المقاتلين، وتظل هذه الوظيفة واضحة حتى حين تنشب.حرب مع دولة أخرى، إذ أن الحفاظ على كرامة وشرف المرأة وحثها على الإنجاب وخدمة المقاتلين يصبح جزءاً من أجندة الحرب (حمزة، ادور ، و شلاس ، 2009).

كما أن ثقافة النزاع أدت إلى عسكرة المجتمع، وجعلت العنف مظهراً يومياً في المدرسة ودوائر الدولة، بل وفي الشارع. وهذه الثقافة أحد أهم محاور إيديولوجيا النظم الشمولية، وفيها تتماهى — وعلى نحو مضلل – الدفاع عن الذات مع الدفاع عن الأمة أو الوطن أو الدين. ولا تبرر ثقافة النزاع الموت وانتهاك الحقوق والتجاوز على المحرمات فقط، بل هي تعد كل آليات منع النزاع نوعاً من التخاذل والانصياع. كذلك تزداد السلطة شراسة وتتضح مظاهر عسكرة المجتمع أكثر كلما وجدت تلك السلطة أن مصالحها في خطر. وبعد عام 2003 وانهيار مؤسسات الدولة، ظهرت ملامح نزاعات أخرى، إذ بدأت البذور البنيوية الكامنة بالإنبات، ولمتكن هناك قوة تحول دون وقوع تلك النزاعات وانتشارها أو التخييف من دمويتها. لقد تشظت ثقافة النزاع إلى ثقافات نزاع عرقية وطائفية ودينية. وفي هذه الدوامة كانت المرأة أول الضحايا وأكثرها تضرراً.

ثالثاً: مشاركة المرأة في بناء السلام

إن تعزيز قدرة المرأة على الدفاع عن ذاتها ككائن إنساني مستقل غير تابع يفضي في واحد من أهم نتائجه إلى تعزيز قدرتها على الإسهام في نبذ الحروب، ووضع قواعد للتسامح والمصالحة وبناء سلام عادل ومن نافلة القول ان هذه القدرة، يمكن ان تكون فعالة ومؤثرة حيث يتم التعبير عنها سلوكياً وإجرائيا من خلال مؤسسات معترف بها على الصعيدين الرسمي والاجتماعي. وهو ما ينسجم مع روح الفقرتين (1) و (2) من القرار (1325)

– مشاركة المرأة العراقية في المؤسسات القيادية للدولة والمجتمع

لقد شهد العراق خلال السنوات الأخيرة منذ عام 2003 وفي سياق التحول نحو الديمقراطية، ظهور مؤسسات يمكن الافتراض بأنها توفر للمرأة فرصة للتصرف والتأثير سواء في مكانتها وأدوارها. وفي نظرتها لذاتها، وأيضا في حركة المجتمع وتوجهاته المستقبلية للخروج من عنق زجاجة الأزمات المتتالية التي ضاعفت من آثار ومخاطر ارث الماضي، لتسهم بدورها في

بناء مجتمع الأمن والسلام لا يمكن الحديث عن سلم حقيقي دون ضمان المشاركة السياسية لكل أفراد المجتمع، إذ يعتبر وصول النساء إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار الهدف النهائي لآليات إدماج النوع الاجتماعي في المجتمع المعني وفقا لمنهاج عمل بيجين 1994 (خان، 2008).

إذا تفحصنا الدساتير العراقية بدءً بالقانون الأساسي (1925) وحتى الدستور الدائم الذي اقر عام 2005 نجدها جميعا قد نصت على المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو القومية إلا أنها جميعا فيما عدا قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، لم تضع آلية لتفعيل هذه المساواة. وهي الآلية التي امتدت إلى الدستور الدائم عبر المادة (47) رابعا والتي نصت على أن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب واعتبرت هذه الكوتا Quota مكسبا للمرأة العراقية وخطوة مهمة في اتجاه حصولها على المشاركة الفعلية في جميع السلطات ودوائر صناعة القرار وهو أمر تعزز بالمادة (20) التي نصت للمواطنين رجالا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح وبفضل قانون الانتخابات فقد حصلت المرأة على الأرقام ،3 ، 5 ، 8 ، 12 في القائمة الانتخابية وبهذا فان القانون يمكن أن يؤمن لها نسبة تقترب من الثلث.

شكل هذا التغيير فرصة تاريخية لصعود دور المرأة السياسي في المجتمع، فلأول مرة في تاريخ البلد تحظى المرأة بحصة كبيرة في المؤسسات التشريعية.

من جهة أخرى، نجحت المرأة في الوصول إلى أول صيغة للحكم بعد التغيير، واحتلت موقعا في مجلس الحكم الانتقالي، كما حصلت على حصة في الحقائب الوزارية في الوزارات الأربع التي شكلت عقب الاحتلال، وكذلك في المجالس التشريعية الثلاث التي تشكلت لمجلس الحكم ، الجمعية الوطنية، مجلس النواب الحالي). وسنبين في أدناه مشاركتها في هذه المؤسسات

أولا :مجلس النواب

ضمت الجمعية الوطنية (87) امرأة في عام 2005 من مجموع الأعضاء البالغ عددهم (275) عضوا. أما البرلمان الحالي فيضم (75) امرأة أن العدد بذاته قد لا يكون سوى مؤشر شكلي، فالمرأة في مجلس النواب ترأس لجنتين فقط :هما لجنة المرأة والأسرة والطفولة ولجنة المجتمع المدني. إما اللجان الأخرى وعددها (23) لجنة فأن المرأة لا تشارك في بعضها نهائياً مثل لجنة الأمن والدفاع ولجنة النفط والغاز. لكنها تشارك في لجنة الصحة والبيئة (4) من(12) عضو ولجنة التربية والتعليم (7) من (15) عضو

32 مجلس النواب العراقي – الدائرة الإعلامية – خطة عمل استراتيجية لعملية التغير الاجتماعي في مجال المرأة والاسرة والطفولة للمرحلة المقبلة – بغداد – 2008 وترأس المرأة لجنتين في البرلمان العراقي هما لجنة المرأة الجنة المجتمع المدني كما إنهن يشاركن كعضوات في اللجان الأخرى وطبقا للدائرة الإدارية في البرلمان فان الرجال تغيبوا عن جلسات البرلمان بنسبة 26% مقابل 19 للنساء.

ثانياً : المرأة في مجالس المحافظات :

تعد هذه المجالس ساحة أخرى يمكن للمرأة ان تقدم فيها جهداً لحل المنازعات وتكريس قيم التسامح والمصالحة والسلام في سنة (2007) كان عدد النساء في هذه المجالس (194) امراة من اصل (744) عضواً أي بنسبة (26%) وهي نسبة تتجاوز الكوتا المقررة (25) ايضاً. في الانتخابات التي ستجرى نهاية كانون الثاني 2009 بلغ عدد النساء اللواتي دخلن حلبة المنافسة (3912) امرأة من مجموع (14431) مرشحا في كل المحافظات بنسبة تبلغ 27 غير ان تطبيقات نظام الكوتا في انتخابات مجالس المحافظات ليست سهلة كما يبدو. (حمزة، ادور ، و شلاس ، 2009)

إن الوضع الحالي للانتخابات لا يشبه وضع انتخابات البرلمان حيث سادت طريقة القوائم المغلقة. فانتخابات المجالس المحلية تقوم على مبدأ القوائم المفتوحة الذي أكدت مفوضية الانتخابات إن تطبيق الكوتا فيها صعب. لكن ممثلات الحركة النسويه يعتقدن أن المفوضية انجرت وراء مطالبات بعض الأحزاب. والواقع ان الخلل حصل في عدم ذكر نسبة (25%) في قانون الانتخابات .

ومع إدراكنا لحقيقة ان الأعراف العشائرية لا توفر للمرأة فرصاً للإسهام في حل النزاعات بل هي على العكس من ذلك تجعل منها ضحية للتوافقات وكبش فداء للمصالحات العشائرية حيث تكون أحيانا جزءاً من الدية التي تدفع في المنازعات العشائرية، غيران إسهام المرأة في أنشطة مجالس المحافظات سيكون مؤثراً بلا شك في عملية إعادة بناء مجتمع ما بعد النزاع. وهناك مثال مفيد يظهر في محافظة الانبار التي سادها العنف طويلاً. إذ ما إن استتب الأمن نسبياً حتى رشحت لعضوية تلك المجالس في الانتخابات الثانية (131) امرأة عام 2009 من أصل (500) مرشح بنسبة (26) بالرغم من الضغوط الاجتماعية عليهن. (المتحدة، 2009)

ثالثا: المرأة في المراكز القيادية في الحكومة

لا يمكن للمرأة أن تسهم في منع النزاعات والحروب وبناء تقاليد وأسس ثقافة السلام إذا لم تكن موقع يؤهلها لاتخاذ القرار. وهناك بالطبع مواقع إدارية وسياسية أو ثقافية أكثر تأثيراً من غيرها إلا إن ثمنها في الوقت ذاته باهض جداً. ففي سبيل المثال حين يكون للمرأة صوت بارز في الإعلام، كالصحافة والتلفزيون خصوصاً فان المخاطر التي تتهددها تتجاوز من حيث الشدة تلك التي تتهدد من هي في موقع قيادي إداري صحيح ان بعض النساء، نائبات او وكيلات وزارة دفعن حياتهن ثمناً لوجودهن في مستويات عالية للسلطة. إلا ان كثيرا من النساء الإعلاميات ذهبن ضحية الإرهاب في ساحات المعارك المكشوفة في هذه المحافظة او تلك. تظهر البيانات المتاحة (للحصاء، 2007) أن المرأة في العراق تشغل (453) مركز صنع قرار متقدم. (المتحدة، 2009)

إن إشغال المرأة لمراكز قيادية في مؤسسات الدولة ينبغي ان ينطوي على معنى مهم وهو أن يكون لها تأثيرها في مجريات أحداث العنف، وفي العملية السياسية الرامية الى المصالحة وإحلال السلام. على ان هذا المعنى يبقى محدوداً حتى اليوم في العراق وبالرغم ما اشرنا اليه من حضور للمرأة في عدد من المؤسسات وإنشاء وزارة ودولة لإدارة شؤونها يشير تقرير الوزارة الى ان التغير الذي حصل عام 2003 كان بمثابة فرصة تاريخية لصعود دور المرأة السياسي، اذ حصلت على مقاعد وزارية وبرلمانية، الا اننا في الوقت ذاته نلاحظ ان ثمة تراجع في أعداد البرلمانيات (86) في الجمعية الوطنية مقابل (75) في البرلمان). وفي الوزارتين السابقتين للوزارة الحالية أي بين حزيران 2004 وأيار/ مايو 2006 فان هناك (6) وزيرات اما الوزارة الحالية فلم تضم سوى(4) وزيرات من أصل (36) منصبا وزارياً . واليوم لا توجد امرأة في الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية / رئاسة الوزراء / رئاسة مجلس النواب) كما لا توجد امرأة بين المحافظين ونوابهم أو بين رؤساء مجالس المحافظات، ولا تضم وزارة الخارجية امرأة بدرجة سفير أو قنصل ولم تسهم سوى (9) نساء في لجنة كتابة الدستور من أصل (55) عضوا كما تراجع دورها في لجنة صياغة الدستور إلى امرأتين فقط من بين (27) عضواً. (المتحدة، 2009)

يضيف تقرير وزارة المرأة إن مراجعة التغيرات السياسية الخاصة بقضية المرأة تكشف عن أنها استمرت تابعه للرجل في دوره السياسي فالنخب النسوية في المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني هن في الأ الأغلب زوجات أو أخوات أو قريبات لشخصيات سياسية وبنا على ذلك يمكن القول إنما أكد عليه القرار (1325 – 2000) في الفقرة /8/ ج حول اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الانسان للمرأة ومايتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي (حمزة، ادور ، و شلاس ، 2009)

رابعاً: دور تمكين النساء في بناء السلام

لقد أثر الصراع وعدم الاستقرار بالفعل على نحو غير متناسب في النساء والفتيات حتى قبل أن تضرب جائحة كوفيد-19 العالم وتهدد بهدم الهياكل الأمنية وتصعيد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، دعت الأمم المتحدة الدول الأعضاء فيها إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من النزاعات المسلحة، وخاصة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاغتصاب وجميع أشكال الانتهاكات الجنسية الأخرى.

"إن أثر النزاع في النساء مختلف عن أثره في الرجال؛ إذ تواجه

النساء في جميع أنحاء العالم تقريبًا تهديدات تمس حياتهن وصحتهن وأمنهن ورفاههن بسبب إثقال كاهلهن بالعمل وافتقارهن إلى العوامل القوة والتأثير."

وان أن عدم إشراك النساء في عمليات السلام يؤدي إلى تفاقم صور عدم المساواة وتصعيد حالات الصراع. ولهذا، فإن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 هو وثيقة سياسيات رئيسة اعترفت بأهمية إشراك المرأة ومشاركتها في السلام والأمن.

ومن هنا باتت تودي المرأة أدوار مهمة ومتنوعة في عمليات السلام المتعددة والمعقدة ، ويمكن للنساء الجلوس على طاولة المفاوضات او في لجان تقنية او فرعية ويمكن ان ينخرطن كأطراف فاعلة من المجتمع المدني في التطورات ، كل هذه الأدوار حاسمة ، وكان للنساء دور في التعبئة الوطنية وصياغة مطالبهن (سويدان، 2018)

قد أُقصيت المرأة نتيجة استمرار إساءة استخدام الممارسات الدينية، والهياكل المجتمعية الأبوية، والقوالب النمطية الثقافية والتقليدية، وهذه بدورها أعطت الرجل اليد العليا في جميع جوانب المجتمع، ولا سيما جوانب السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية".

لقد أصبحت هذه الفجوات بين الجنسين أكثر وضوحًا في عمليات السلام،. على سبيل المثال، فقد أشار مجلس العلاقات الخارجية إلى أن النساء شكلن بين عامي 1992 و2019 في المتوسط 13% من المفاوضين، و 6% من الوسطاء، و 6% من الموقعين على عمليات السلام الرئيسة في جميع أنحاء العالم، إذ غاب دور الوساطة والتوقيع للنساء في سبع من كل عشر عمليات سلام" (السلام، 2020).

غياب دور النساء هو سبب انهيار العديد من عمليات السلام. ولهذا، تؤكد على مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، حيث ستجلب منظورًا أكثر شمولًا للعملية سواء على مستوى الحوكمة أو السلام والأمن. وإن فشل معظم القرارات يأتي بلا شك نتيجة عدم إشراك شرائح المجتمع في هذه العمليات منذ البداية وان القدرة على تمكين المرأة لتصبح مشارِكة نشطة في جميع جوانب عمليات صنع القرار وإشراك الرجال في الكفاح من أجل تمكين المرأة يصنعان الفارق وإن استبعاد النساء يقطعهن من العمليات التي تعتبر عمليات هامة وأساسية لوضع الدستور، والتي ترسم طريق الخروج من الصراع ، وتضع الهياكل السياسية والقانونية والاقتصادية للحكومة؛ وتقدم خطة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وتحدد دور المنظمات الدولية؛ وتعيين التدفقات (المراة، 2021) اهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها؛ وتواجه آثار العنف الجنسي؛ وتشجع على التطوير واستخدام التدابير والمعايير لمراقبة الصلاحيات المفوضة تجاه المرأة والسلام والأمن؛ وتدرب وتبني القدرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والسلام والأمن واهمية مشاركة المراة بفاعلية متكافئة

خامساً: مستقبل دور المرأة العراقية في تحقيق السلام

إن وضعية المرأة في العالم عموماً وفي مناطق الصراعات والحروب خصوصاً يرتبط كل الارتباط بمدى الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مجتمعها، فالأمر لا يتعلق أبداً بمباراة استعراضية رقمية بقدر ارتباطه بمدى استفادة المرأة من تفعيل هذا الدور على الواقع الفعلي المعاش، وسيكون من الصعوبة على المرأة ربط تعزيز دورها هذا من خلال انتظار أجندات فوق وطنية قد لا تكون على معرفة كافية بخصوصيات المرأة في كل دولة وكل مجتمع، فالنهوض بالمرأة هو الحلقة الأولى في سلسلة تعزيز دورها في مناطق الصراعات والنزاعات ولا يكون ذلك إلا من خلال القضاء على جميع أشكال الانتقاص من الكرامة الإنسانية للإناث عن طريق تأمين حقوق المواطنة الكاملة لهن، وتمتعهن بحقوق الإنسان وذلك بالتساوي مع الرجال من خلال توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامهن ورفع مستوى إنتاجياتهن؛ وذلك في ظل انحسار مسؤولية الدولة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد، فالمرأة يجب ألا يقتصر دورها على كونها متلقية سلبية للمساعدات التي تحقق لها الراحة والرخاء، ولكنها عامل نشط وفعال للتغيير، ودافع قوي للتحول الاجتماعي. ويكون ذلك من خلال الآليات التالية:

-التعليم:

يعد التعليم من أبرز آليات تمكين النساء والفتيات في مواجهة تعرضهن للعديد من أشكال العنف وبالتالي الفقر، ولذا فمن الضروري تحديد المعوقات كافة التي تعوق من سبل حصول الفتيات والنساء على التعليم، ما يدعو إلى التركيز على ضرورة وضع برامج لتدعيم الارتقاء بالنساء وتحسين أوضاعهن. وهكذا يجب تحسين إمكانية حصول الإناث على التعليم المتواصل وصياغة السياسة التعليمية من خلال العمل على تحقيق التكافؤ في الفرص والقضاء على أشكال التمييز كافة في التعليم على أساس النوع، وكذلك إعطاء الأولوية لمحو أمية النساء خاصة في الريف والمناطق العشوائية، بالإضافة إلى وضع المشروعات وصياغة البرامج التدريبية لتزويد المرأة بالمعارف والمهارات اللازمة حتى تستطيع دخول سوق العمل والإنتاج، وبالتالي الإسهام في عمليات التطور والتقدم داخل المجتمع بما يسهم في تحقيق مستويات معيشية ملائمة للمرأة.

-التمكين الاقتصادي:

يركز البُعد الاقتصادي للتمكين على أهمية تسهيل حصول المرأة على فرصة عمل في المجتمع بما يسمح لها بالحصول على دخل ملائم يكفي لإشباع حاجاتها الأساسية ويستلزم ذلك في البداية مايلي:

إزالة أشكال التمييز كافة ضد المرأة وإيجاد سياسات تهدف إلى إزالة القيود الهيكلية المفروضة على قدرة المرأة على الإفادة من فرص أوسع في السوق، خاصة افتقارها النسبي إلى التعليم والمهارات اللازمة.

تحسين معايير العمل الأساسية (التي تشمل منع أشكال التمييز كلها من خلال مبدأ الأجر المساوي مقابل العمل المساوي في القيمة)، وإيجاد ظروف عمل تتضمن حق العاملين جميعهم في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية.

مراجعة الأنساق التشريعية والقانونية وكذلك الممارسات الإدارية بهدف ضمان الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة داخل المجتمع وفي مجال العمل.

تمكين النساء في الأزمات والصراعات

وذلك من خلال الإجراءات التالية:

الحوار المنتظم المراعي للخصوصية

من الضروري الوصول إلى مختلف النساء والمنظمات النسائية والتشاور معها بانتظام. فالنساء لا يشكلن مجموعة متجانسة في أي بلد، مع الأخذ في الاعتبار الهويات العرقية والدينية واللغوية وغيرها. حيث ينبغي ألا يُتوقع أن تكون النساء جميعهن بالعقلية نفسها. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تختلف آراء النساء المهنيات وشواغلهن واحتياجاتهن في المناطق الحضرية عن آراء المزارعات وصاحبات المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية، حيث إن آراءهن ووجهات نظرهن واحتياجاتهن وشواغلهن لن تكون دائماً هي نفسها، مثلهن في ذلك مثل الرجال. كما أنه في العديد من البلدان المتضررة من النزاع، تكون هناك مبادرات سلام نسائية محلية، غالباً ليست في العاصمة ولكن في المناطق المتضررة. ومن الأهمية بمكان الوصول إلى هذه الجهود النسائية المحلية والتشاور معها (اسيا، 2017).

ضرورة إشراك المرأة في مرحلة المشاورات التمهيدية السابقة للتفاوض

كثيراً ما تستثنى النساء من المحادثات والاتفاقات في مرحلة المشاورات التمهيدية السابقة للتفاوض، التي كثيراً ما تكون سرية للغاية. ونتيجة لذلك، فإن المرأة تصبح غير قادرة على تقديم احتياجاتها وشواغلها خلال تلك المشاورات التمهيدية السابقة للتفاوض، ما يترتب عليه عدم وضع المشكلات المختلفة التي تعانيها النساء، وعلى هذا النحو، فإن المحادثات والاتفاقات في مرحلة المشاورات التمهيدية السابقة للتفاوض تشكل تحدياً كبيراً أمام المرأة.

وأخيرا فإن دوراً تفاعلياً للمرأة بالمساواة مع قرينها الرجل في إقامة السلام الشامل في بقاع الأرض كافة أصبح أمراً لا مناص من الاعتراف بأهميته وضرورة تفعيله بالشكل الذي لا ينعكس على المرأة فقط، ولكنه ينعكس على آليات إدارة الحوار والتفاعل في أنحاء العالم كافة بما يؤدي إلى بناء مجتمع متسامح شعاره السلام والعدل بعيداً عن لغة التشدد والتطرف التي اكتوى العالم

بنيرانها لعقود عديدة، وهو ما تؤكده تلك الدراسة وتطالب به، وهو أمر يسهل تحقيقه لو تضافرت الجهود وخلصت النوايا بعيداً عن تلك الآراء الانهزامية والرجعية التي لا ترى في المرأة إلا تابعة أو مهيضة الجناح

استنتاجات

1- هناك مرتكزات قانونية وسياسية مناسبة لتمكين المراة في العراق ، الا ان النخب السياسية المتصدية لادارة الدولة لاتعبا بتلك التشريعات ، كونها منغمسة بالمحاصصة الذكورية المقيتة

2- ضعف مشاركة المرأة في صنع القرار أدى الى عدم تمكنها وعدم التوجه الى القضايا الخاصة بها

3- ان تمكين النساء هو خطوة رئيسية لحل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

4- يعد تمكين النساء محور أساسي في بناء السلام والدعوة للتسامح من اجل مستقبل امن مستدام

5- توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامهن ورفع مستوى إنتاجياتهن؛ وذلك في ظل انحسار مسؤولية الدولة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد،

توصيات ومقترحات

1- ضرورة تنمية الوعي الاجتماعي بقضايا المرأة والتمكين وذلك عن طريق تنظيم برامج تثقيفية وفعاليات إعلامية تهدف إلى تغيير الأفكار الخاطئة والمغلوطة والنظرة السلبية تجاه تمكين المرأة ودورها التنموي في المجتمع

2- إعادة النظر في بعض التشريعات القانونية المتعلقة بالمرأة والأسرة وبما يسهم في زيادة تمكين المجتمع وإزالة كل العقبات أمام مشاركتها في التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- ضرورة النظر في بالرسائل والاطاريح في الدراسات العليا في الجامعات العراقية وخاصة والتركيز بشكل اكبر على القضايا النسوية وتوجيهها نظريا ومنهجيا لمعالجة قضايا التمكين من منظور نقدي ومسايرة القضايا المتعلقة بدور النسوي في التنمية ودورها في بناء السلام

4- توسيع مشاركة النساء في مركز صنع القرار ليتسناتفعيل دورهن في بناء السلام

5- الاستفادة من التجارب الدولية وتجارب النساء بناة السلام في مجتمعات مابعد النزاع

قائمة المصادر والمراجع

Bibliography

Douglas, E. b. (2000). Keeping the Peace ''Conflict Resolution and Peaceful Societies Around the WORLD. *NEW YORK AND LONDEN*, 556.

Douglas, E. b. (2000). Keeping the Peace ''Conflict Resolution and Peaceful Societies Around the WORLD. *NEW YORK AND LONDEN*, 556.

اسيا, ا. ا .(2017) .المرأة والسلام والامن دور المؤسسات في اوقات السلم والحربفي المنطقة العربية . *الامم المتحدة*.15 ,

الاحمد, و. ح .(2016) .*التمكين السياسي للمرأة العربية* .الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الانمائي, ص. ا .(2000) .*مداخل سياسات النوع الاجتماعي* .غرب اسيا: مكتب غرب اسيا.

السلام, ا. ا .(2020) .تمكين المرأة والسلام والامن . *https://peacekeeping.un.org/ar/promoting-women-peace-and-security*.

الصرايرة, ب. ن .(2019) .*التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها بالعنف الاسري* .الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر.

الصمد, ع. ا .(1971) .اطول البحث الاجتماعي .*المكتبة الانكلو مصرية* , 109.

الكيالي, ع. ا .(1993) .موسوعة السياسة .*المؤسسة العربية للدراسات والنشر*.210 ,

الله, ن. ذ .(2021) .التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي .*مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية* , 392.

المتحدة,ا .(2009) .سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام دراسة حالة فلسطين ولبنان والعراق .*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو*.58 ,*)*

المراة, هـ. ا .(2021) .مشاركة المراة في مفاوضات السلام .*نيويورك* .3 ,

حمزة, ك. م., ادور , ه & .,شلاس , ا .(2009) .سبل تعزيز مشاركة النساء في حل النزاعات وبناء السلام في العراق . *بيت الحكمة*.38 ,

خان, ف. ب .(2008) .المرأة والدستور تطوير وتعديل القوانين الخاصة بتشريعات المرأة .*مجلس النواب العراقي الدائرة الاعلامية* .11 ,

خضر, د .(2014) .كتابات في بناء السلام والتعايش . *مطبعة خاني* .91 ,

سويدان, ب. ك .(2018) .تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية انموذجا.25 .p .).

شيرك, ل .(2011) .استراتيجيات بناء السلام (هل يمكمن بناء السلام . (*الدار الثقافية*.24 ,

ص, د. ا .(1993) .،موسوعة السياسة .*المؤسسة العربية للدراسات والنشر* , 210.

عمرو خيري عبد الله، عامر فدوى، عمار ياسين ، باسم ماهر ، و ايه زكريا. (2018). *دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات*. بغداد: جمعية الامل العراقية.

كليوي, ل. ك & .,مظلوم, ز .(2020) .التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق .*مجلة مداد الاداب*.309 ,

للحصاء, ا. ا .(2007) .*المجموعة الاحصائية النسوية*.

EMPOWERING WOMEN AND BUILDING PEACE IN IRAQI SOCIETY) SUSILO JIAH

HADELL **T**OMAN **M**OHAMED *and **A**LIAA **A**L **N**AJAR**
* Dept. of media, college of Al kadhum, Wasit - Ku**t** – Iraq
Dept .of Banking and Financial Sciences , Wasit - Kut** – Iraq

ABSTRACT:

This paper examines women's issues in Iraq that deserve to be taken more seriously, given the change in the traditional role of women in society, which requires the formulation of special policies in the field of equality and the follow-up of these policies. And rebuilding the institutional and administrative frameworks, and introducing women's issues within the development plans of all ministries, to address their social marginalization and lay the foundations for institutional empowerment. Results

KEYWORD : empowerment, Peace building, Women. Iraqi society